

حقوق النيابة تؤكد استيعاب جميع الاعتراضات بشأن قانون الانتخابات



أكدت كتلة حقوق النيابة، اليوم السبت، بأن جلسة مجلس النواب المقرر عقدها اليوم ماضية لقراءة مشروع تعديل قانون الانتخابات القراءة الثانية رغم وجود اعتراضات من قوى سياسية.

وقال المتحدث باسم حقوق النيابة سعود الساعدي : إن "هناك توجهها عاما لدى مجلس النواب على قراءة مشروع تعديل قانون الانتخابات القراءة الثانية وفتح باب المناقشة للقانون ووصولا إلى قراءته قراءة ثالثة ومن ثم إقراره".

وأضاف أن "القراءة الأولى لمشروع قانون جوبهت باعتراضات من القوى السياسية الصاعدة، إضافة إلى بعض المستقلين"، مشيرا إلى أن "الاعتراضات كانت على مسارين الأول على أصل قانون سانت ليغو واحد فاصلة تسعة والثاني على بعض المضامين داخل القانون".

وأكد أنه "تم تشكيل لجنة من القوى المعارضة على القانون لدراسة الملاحظات وتقديمها إلى قوى ائتلاف إدارة الدولة، ووصولا إلى صيغة حل وسطى".

وأشار إلى أن "الجلسة ماضية باتجاه الانعقاد وقراءة القانون قراءة ثانية رغم وجود بعض الاعتراضات من بعض القوى السياسية والتي تم استيعاب أغلبها"، لافتا إلى أن "هناك قوى سياسية لا تزال رافضة للقانون